جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

البِنَى الصرفية الشاذة في بناء الأسماء مسائلها ،وعللها

إعداد

د / ماهر محمود عميرة
أستاذ النحو والصرف المساعد بكلية التربية جامعة عين شمس

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الأول٠٠٠أبريل)
(الجزء الأول (١٤٤٤هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

البنى الصرفية الشاذة في بناء الأسماء، مسائلها وعللها

ماهر محمود عميرة

قسم النحو والصرف، كلية التربية، جامعة عين شمس.

البريد الإلكتروني: maheremera@gmail.com

ملخص البحث:

تعد ظاهرة الخروج على المطرد المقيس في الدرس الصرفي، من أكثر الظواهر التي شغلت علماء اللغة، قدماء ومحدثين، فحاولوا جمع نماذجها، وبيان درجاتها ، ما بين النادر، والشاذ، والقليل ، ثم حاولوا وضع التصورات ، وإيجاد التعليلات ، لتلك الخروقات لما اتفقوا على قاعدة القياس فيه . وقد حاول البحث رصد كل هذا، مما أوجب أن يأتي على مقدمة وتمهيد يتبعهما مبحثان : الأول : رصد نماذج لصور الشذوذ الصرفي ، ودراسة دلالته الثاني: رصد لأسباب الخروج على القاعدة الصرفية في بناء هذه النماذج. وجاء بعدهما رصد للنتائج التي توصل إليها البحث. وكان المنهج الوصفي التحليلي، هو الأنسب لتناول تلك الدراسة ، فجمعت مجموعة من تلك النماذج ، التي خرجت عن القياس والمسموع ، من كتاب الله والشعر العربي، حاولت إيجاد رؤية تحليلية تفسر ، وتعلل لذلك الخروج عن القياس، وأخيرا رصد البحث لعدد من النتائج التي توصل إليها.

الكلمات المفتاحية: الشذوذ الصرفي، المطرد، البنى الصرفية، المقيس.

Abnormal morphological structures in the construction of names, their issues and causes

Maher Mahmoud Amira

Department of Grammar and Morphology, Faculty of Education, Ain Shams University.

Email: maheremera@gmail.com

Abstract

The phenomenon of deviating from the regular measured in the morphological lesson is one of the most prevalent phenomena that preoccupied linguists, ancient and modern, so they tried to collect its models and indicate its degrees, between the rare, the abnormal, and the few, then they tried to put perceptions and find explanations for those violations when they agreed on the rule of analogy. in it. The research attempted to monitor all of this, which necessitated that it come to an introduction and a preface, followed by two sections: The first: monitoring models of morphological anomalies, and studying their significance The second: Monitoring the reasons for deviating from the morphological rule in building these models Then came a monitoring of the results of the research. The analytical descriptive approach was the most suitable for this study, so I collected a group of those models, which departed from the analogy and what was heard, from the Book of God and Arabic poetry, and I tried to find an analytical vision that explains and justifies that deviation from analogy.Finally, the research monitored a number of its findings

Keywords: *Morphological Anomaly , Steady , Morphological Structures , Scale.*

المقـدمـة

تُعد ظاهرة تعدُد الصيغ الصرفية، من أبرز سمات العربية، التي سببت لها ثراءً لغويًا، أثر في ظهور العديد من الظواهر اللغوية الأخرى مثل ظواهر: الاشتقاق؛ والترادف، والتضاد، والمشترك اللفظي، والقلب المكاني، والنحت، وغيرها...، ومن ثم ظهر المقيس، والخارج عن المقيس، والمسموع، والشاذ، والنادر، والمنكر، والرديء، إلى جانب الصحيح قياسًا المهمل استعمالاً وغيرها.

وكما هو معلوم، فإن فكرة الخروج على القياس الصرفي تنضوي تحت علم أصول النحو من جهة، وعلم الصرف من جهة أخرى، فيدرس العلم الأول الأصول الثابتة من سماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب الحال، ويدرس العلم الثاني الصيغ ومشتقاتها وميزان الكلمات، وحالها من زيادة ونقصان، وقياس على المسموع، ومن ثمَّ تستطيع "أن نبني من الكلمات بناءً لم تبنهِ العرب على وزن ما بنتهُ، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه القياس في كلامهم"[١].

فالقياس هو ثاني أقوى الأدلة بعد السماع، وعليه يقوم علم الصرف حيث "يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[٢].

لقد جمع اللغويون مادتهم يحدوهم مجموعة صارمة من المقاييس العلمية الدقيقة، وبعد تصنيفهم لما جمعوه إلى فصيح، وأفصح، وراجح، ومرجوح، ونادر، وشاذ، وجدوا أنفسهم أمام مجموعة من النماذج اللغوية التي لا تتفق مع قواعدهم التي صاغوها على الشائع في استعمالهم، فحاولوا إيجاد المبررات والتعليلات، لتلك

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي ، ص٦-٧.

(٢) المنصف، لابن جني ٢/١

النماذج الخارجة على القياس، وشذت عن أقيستهم، فوجدنا مصطلحات، القليل، والنادر، والشاذ، والردئ وغيرها. ولا تعني هذه المصطلحات وجوب رفضها أو حذفها، من القاموس اللغوي، وإنما ظهرت تلك المصطلحات ليؤسسوا عليها، لما يجب أن تبنى عليه القاعدة لشيوعه، وكثرة نظائره في بابه، ومالا يجب أن تبنى عليه القاعدة لقلته، وندرته.

ولقد حظيت ظاهرة الشذوذ بالعديد من الدراسات التي أثرت هذه النقطة البحثية ومنها:

– دراسة الشيخ محمد بهجة الأثري الموسومة بتحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، نشرت بمجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق بالعدد (٤٩) لسنة ١٩٧٤م، واقتصرت تلك الدراسة على نوعين فقط من المشتقات هما (اسم الفاعل – واسم المفعول)، وقصرت عن دراسة الكثير من صيغ الأسماء، التي عالجتها في هذا البحث.

– ودراسة د. محمد عبدو فُلفُل بعنوان مالم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام القرن السابع الهجري، وعنيت هذه الدراسة بتفسير الظواهر اللغوية الشاذة، وبيان عللها، لكنها اقتصرت على علماء القرن السابع الهجرى فقط .

– ودراسة د. نهاد فليح حسن بعنوان النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف، نشرت بمجلة كلية الأداب، جامعة المستنصرية، وصب الباحث اهتمامه على النادر فقط ، والنادر قد يكون مقيسا غير شاذ؛ لذا فدراسته غير وافية في باب الشذوذ الصرفي.

ودراسة د. حسين الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، وهى رسالة تقدم بها لنيل درجة الماجستير، وقد تناول الظاهرة مستعينا (بتاج العروس) للزبيدى،

وتركزت دراسته على الاسم والفعل المتمكنين، وأهملت جوانب أخرى، وقد حاولت معالجتها في هذا البحث .

ودراسة د. محمد خالد أحمد كحيل بعنوان شواذ النسب في العربية، الظواهر والعلل، وقد اقتصرت على الشذوذ في باب النسب فقط، فكانت إفادتي منه بسيطة، لكن يحمد لهذه الدراسة أنها جاءت وافية، و لم تترك بابا من أبواب شواذ النسب.

– ودراسة د. حمادة محمد حسين أحمد بعنوان: ما بلغ غاية الشذوذ، والأكثر شذوذًا في النحو والصرف، دراسة تحليلية، تناول فيها تعريف الشاذ، وتقسيم ابن جني له، وكان اهتمامه منصبا فيها على دراسة بعض مابلغ الغاية في الشذوذ، والأكثر شذوذا بصفة عامة، وأفدت منه في المنهج وأبواب الدراسة .

ويحاول البحث دراسة تلك الظاهرة (ظاهرة الشذوذ الصرفي) في باب واحد من أبواب علم الصرف وهو أبنية الأسماء، محاولاً تحديد مفهوم الشاذ في القياس الصرفي، وبيان العلاقة بينه وبينه النادر والقليل، ورصد ما شذ عن صيغ القياس الصرفي، وتقديم العلل المقبولة من وجهة نظر الباحث لهذا الخروج المنافي للا طراد الذي عليه القياس.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع دافعان الأول كثرة الصيغ الصرفية الخارجة علي القياس، خاصة في باب الأسماء، والأخر محاولة فهم العلة في ذلك الخروج، والكشف عن صور الشذوذ الصرفي، وبيان ما في الشذوذ في بنية الكلمة من فوائد لغوية ، وبلاغية، ودلالية

ومن ثم كان المنهج الوصفي التحليلي أفضل ما يناسب تلك الدراسة ، فجمعت عددا من النماذج اللغوية من كتاب الله ﷻ، والشعر العربي القديم لم تجر على المطرد من صيغ الصرفيين، وحاولت إيجاد رؤية تفسيرية تعليلية لهذا الخروج ،

وإظهار الأثر الدلالي لهذا الخروج على القاعدة ، و أثره في السياق ، وفي دقة أداء المعنى، بشكل – ربما أكثر دقة – من الصيغة القياسية المطردة.

وناسب ذلك أن تأتى الدراسة مشتملة على مقدمة، ومبحثين، اتبعتها بخاتمة شملت أهم نتائج البحث، ثم ثبت لمصادر ومراجع البحث. فشملت المقدمة: أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع.

وجاءت الأبواب الدراسية على مبحثين على النحو التالي:

أ- المبحث الأول: نماذج من صور الشذوذ الصرفي ودراسة دلالاته.

ب- المبحث الثاني: أسباب الخروج على المطرد.

تمهيد

اللغة كائن حي يعيش على ألسنة المتكلمين بها ومن ثم فإن الخروج عن المطرد في أبواب اللغة، أمر معتاد، ومقبول وهو ما اصطلح على تسميته بالشاذ،

والشاذ لغةً: هو النادر، الخارج عن المطرد والمقيس،

جاء في لسان العرب: شذَّ يَشُذُّ، ويشَّذُّ بضم الشين وكسرها إذا انفرد عن الجمهور وندر[١]. وقد يطلق الشذوذ كذلك على معنى التفرق والتشتت ومنه قول القائل[٢]:

يتْرُكْن شَذانَ الحَصَى جَوافِلا

وشذان الحصى: ما تطاير وتفرق منه، ومنه شذ الرجل عن أقرانه إذا فارقهم وابتعد[٣].

ويستعمل الفعل (شذّ) لازمًا ومتعديًا، فإذا كان لازمًا فإن مصدره (الشذوذ)[٤]، وإن كان متعديًا فإن مصدره (الشَّذُّ)، إلا أن استعماله لازمًا أكثر ورودًا في اللغة، ومنه جاء اسم الفاعل (شاذ) ،(شاذة)، قال سيبويه: "هذا باب ما كان شاذًا مما حفظوا على ألسنتهم، وليس بمطرد"[٥].

---

(١) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (ش ذ ذ) ٢٨/٥، وتاج العروس، الزبيدي، (ش ذ ذ).

(٢) الرجز لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٣٥ ؛ ولرؤبة فى ديوانه ص ١٢٦ ؛ وتهذيب اللغة (١١ / ٢٧١) ؛ وبلا نسبة فى لسان العرب (ش ذ ذ) ؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٧ ، ٩٦٦ ؛ ومقاييس اللغة (٤ / ٤٩٦) ، وفي الخصائص، لابن جني ٩٦/١.

(٣) ينظر: معجم العين: للخليل بن أحمد، باب الشين، والذال.

(٤) ينظر: تاج العروس: مادة (ش ذ ذ).

(٥) الكتاب، ٤٨١/٤.

أما المعنى الاصطلاحي فيتفق مع معناه اللغوي، فقد عرف بأنه: "الخروج عن القياس، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد"[١]. ويظهر بذلك معنى السياق، والدلالة، فالسياق يسهم إلى حد بعيد في تحديد الدلالة المقصودة ومن ثم نستشف السبب وراء الخروج على المطرد والعدول عن الأصول الثابتة مثل: القياس، والسماع وغيرها.

ويظهر أثر السياق كذلك في بيان دلالة الصيغ المتحدة المبنى، المختلفة المعنى مثل تشابه اسم الفاعل، والمفعول من الفعل (اختار)، وكذلك المفعول، والزمان، والمكان من غير الثلاثي مثال: الفعل استخرج، أو ما جاء من المصادر والجموع على وزن (فُعول) مثل (سجود) التي تصلح لأن تكون مصدرًا تقول (سجد سجودًا)، وتصلح أن تكون جمع تكسير كقولنا: أدركت الصلاة والمصلون سجود، أي وهم ساجدون، ولا نستطيع أن نميز بين دلالات البنى المتعددة المتفقة الصياغة إلا من خلال السياق.

وللشاذ أقسام ذكرها القدماء: الأول ما شذّ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس، ومثلوا له بالفعلين (يدع، يذر) وقياس الماضي منها (ودع، وذر) إلا أن العرب لم تستخدمهما ، فصار قول القائل (ودعه) شاذًا في الاستعمال[٢] مطردًا في القياس ، ومثل على ذلك السيوطي بقولهم: "وكان مُبْقِلٌ وهو القياس، والأكثر في السماع باقِلٌ والأول مسموع أيضًا، ومنه مجيء مفعول عسى اسمًا صريحًا، نحو عسى زيد قائمًا، فهو القياس غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً، والأول مسموع أيضًا"[٣]. يقصد

---

(١) معجم المصطلحات النحوية، والصرفية، محمد سمير اللبدي، ص١٣.

(٢) ينظر: الخصائص، لابن جني، ٩٩/١.

(٣) ينظر: الاقتراح، للسيوطي، ٥٨/١.

مجيء المفعول أو الخبر مصدرًا ــ مثل عسى زيد أن يقوم. وذكر ابن السراج هذا النوع، ولم يفصل القول فيه، واكتفى بقوله "هذه الأشياء تحفظ"[١].

الثاني : ما جاء على خلاف الأول وهو ما شذ عن القياس ولم يشذ في الاستعمال، فهو شاذ في القياس، مطرد في السماع، ومثلوا عليه بقولهم (استنوق، استحوذ) فهو مسموع جار على ألسنتهم، وقياسه غير ذلك، والأصل أن يُعل بقلب الواو ألفًا ويقال (استناق، استحاذ) كما قالوا (استعان، استقام)، ومثل ابن جنى على هذا النوع بقوله (أخوص الرِّمثُ، واستصويت الأمر، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة)[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾{ المجادلة: ١٩}، وحكم هذا النوع أن يُكتفى بالمسموع منه، من غير أن يجعل أصلاً يُقاس عليه، ولا بد أن نقبل هذا المسموع "لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذى في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك لا تقيس عليه غيره"[٣].

الثالث: ما شذ في القياس والاستعمال معًا، وهذا نوع مهمل لا يقام له وزن، يصفه ابن السراج بقوله: "وهذا يطرح ولا يعرج عليه نحو إدخال الألف واللام على الفعل"[٤].

أما القياس: "فمصطلح قديم إذ نسب إلى عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي أنه أول من استخدمه في الاستدلال"[٥].

---

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج، ١/٥٧.

(٢) ينظر: الخصائص، ١/٩٨.

(٣) ينظر: الخصائص ١/٩٩-١٠٠.

(٤) الأصول: ١/٥٧.

(٥) ينظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود شاكر، ١/١٤.

وعرفه أبي البركات الأنباري بأنه: "إلحاق الفرع بالأصل بجامع أو اعتبار الشيء الشيء بجامع"[١]، ويأتي على ثلاثة أقسام أيضًا وهي قياس "علة أو شبه أو طرد وعلى ذلك يكون القياس التصريفي"[٢].

ويكون قياس العلة : بإعلال الواو والياء بقلبهما ألفين، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما في فعل ثلاثي، ومثلوا لقياس الشبه : بإعلال (جائش) رغم انتقاء علة الإعلال وإنما جاء قياسًا على (قائل، بائع)، أما قياس الطرد : فهو ما لم تظهر علته في الفرع ومن ذلك حذف الهمزة في نحو: (أُكرم) إذ الأصل (أؤكرم)، وذلك لاجتماع همزتين أما حذفها في نحو (يُكرم، تُكرم، نُكرم) فهو قياس لطرد الباب لا لعلة اجتماع الهمزتين[٣].

(١) ينظر: لمع الأدلة، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ص٩٣.

(٢) المصدر السابق: ص١٠٥.

(٣)المصدر السابق: ص١٠٥- ١١٢.

المبحث الأول

(نماذج من صور الشذوذ الصرفي، ودراسة دلالاته)

يقوم علم الصرف بدورٍ لا يقل أهمية، عن الدور الذى يؤديه علم النحو، في كشف الدلالات والقرائن اللغوية في القرآن الكريم، وبيان مراميه، ومعانيه الدقيقة؛ حيث تأتي الصيغ الصرفية مبينة و كاشفة لمراد الله عز وجل، ومقاصد الشريعة، وتكشف لنا عن بعض أوجه الإعجاز في كتاب الله ، وبديع نظمه، نلمس ذلك في بعض صور المخالفة للقاعدة، وعدم الجريان على نسقها ؛ فكان ذلك باعثا على التفكر فيه، وبيان مناحي الإعجاز في تلك المخالفة، وهذا العدول .

فقد رصد البحث عددًا من الصيغ الصرفية في كتاب الله، بدت في ظاهرها مخالفة أصل القاعدة؛ وذلك لمعنى أراده الله عز وجل، لم يكن ليتضح لو ورد التركيب بصيغة توافق القاعدة المطردة.

وأعرض هنا نماذج من تلك البِنَى الصرفية المتعلقة بناء الأسماء، التي وردت على خلاف الأصل القاعدي، لكنها شديدة الدلالة على المعنى الذي سيقت له.

١- المصـــدر:

أبدأ أولاً بالمصدر لما له من صيغ متعددة قياسية، وسماعية، مجردة، ومزيدة، فقد اختلفت أراء العلماء حول صيغ المصادر الثلاثية، هل جميعها سماعية؟ أم هي سماعية و قياسيّة ؟

وأرجع العلماء التعدد في أبنية المصادر الثلاثيّة، إلى تعدد أبنية أفعالها يقول المبرد :"اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس، إنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد، لأنَّ الفعل منه لا يختلف،

والثلاثيّة مختلفة أفعالها المضارعة والماضية، فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى الأسماء[1].

كما اختلفوا في عدد أبنيتها. فعدها ابن القوطية خمسا وعشرين صيغة، واستدرك عليه ابن القطاع وأوصلها مئة، ويذكر الزمخشري، وابن يعيش، والرضي أنها ثنتان وثلاثون صيغة، وعدها السيوطي خمسة وعشرين بناء[2].

وأرجع المبرد ذلك التعدد في أبنية مصادر الثلاثي، إلى تعدد أبنية الفعل الثلاثي، وأنه يجري مجرى الأسماء لا تقع بقياس واحد، فيرى "أن هذا الضرب من المصادر يجئ على أمثلة كثيرة، بزوائد وبغير زوائد. واستوت المصادر غير الثلاثية على قياس واحد؛ لأن أفعالها لا تختلف أوزانها، والثلاثية مختلفة أفعالها المضارعة والماضية، فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى الأسماء"[3].

وقد تتعدد دلالة المصدر مع بعض المشتقات كاسم المفعول ، واسم الزمان أو المكان ، ومن ذلك قوله تعالى: " نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَـٰذَا الْقُرْآنَ" { يوسف :٣ } ، فاحتمل لفظ القصص أن يكون صلح أن يكون اسماً للمصدر، فتعني القص والإخبار، ويصلح أن تكون اسماً لما يُقصّ.

ومنه أيضا قوله تعالى: " إِنَّ هَـٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ " { ص :٥٤ } فيُحتمل أن يراد بالرزق هنا المصدر وهو الاسم الذي يدلّ على فعل الرزق، ويُحتمل أن يُراد به المرزوق به؛ فاحتمل اللفظ دلالة المصدر: ودلالة اسم المفعول.

---

(١) ينظر: المقتضب، المبرد ١٢٤/٢..

(٢) ينظر: أبنية المصادر في الشعر الجاهلي، وسمية المنصور ٨٧- ١٠٣.

(٣) ينظر: المقتضب، للمبرد ١٢٤/٢.

ومنه كذلك قوله تعالى: في قول الله تعالى: " وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا" { الإسراء: ٨٠}

يُحتمل أن يُراد به المصدر، ويُحتمل أيراد به المكان الذي يدخل فيه والذي يخرج منه، ويحتمل أن يراد به الزمان الذي يدخل ويخرج فيه.

وكلها معانٍ صحيحة تحتملها هذه الصيغة الصرفية

٢- اسـم المصـدر:

وتكون مخالفة القياس المطرد إلى غير المطرد لغرض أو معنى يقصده المتكلم ربما لا تؤديه الصيغة القياسية، وأضرب على ذلك أمثلة منها قوله تعالى:﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾،(النساء :١٦٤)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾{هود: ١٠١}، ونحو: قوله تعالى : (وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا)(الإسراء ١١١)، ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ وكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾{الكهف:٧٩}، فقد جاءت كلمة (غَصْبًا) بوزن:(فَعْلاً)، وقد أعربها أهل النحو على ثلاثة أوجه الأول: أن تكون حالاً، أي: غاصباً إياها غصباً، والثاني أنها مفعول لأجله، أي لأجل غصبها، وأخذها من أهلها عنوة ظالما إياهم، والثالث أنها مفعول مطلق أي يغصبها غصبًا.

وعندما نتوقف عند الإعراب الأول الذي مال إلى كونها حالا منصوبة، وهو الذي نحن بصدد الحديث عنه نجد أن كلمة (غَصْبًا) مصدر، والمصدر جامد، والأصل في الحال الاشتقاق، فيكون الحال واردًا على إحدى صور الاشتقاق الخمسة، فكيف نوفِّق بين القياس الصرفي، والاستعمال القرآني في هذه البنية الصرفية، وذلك الوجه الإعرابي؟ إن الغصب في أصل معناه في اللغة هو أخذ المرء ما ليس له، ونقرأ في المعاجم: "غَصَبَ الشيءَ غصبًا: أخذه قهرا وظلما، وغصبَ فلانًا على الشيء، قهره، فهو غاصب.

وهذا المعنى المعجمي، يلتقي مع المعنى السياقي في الآية الكريمة، فإذا كانت الحال مشتقة في الأصل، ووردت في معرض غصب السفينة، فإن القاعدة النحوية كذلك غصبت هي الأخرى، وتحولت الحال من اشتقاق إلى جمود، وكأنَّ القاعدة النحوية تلاقتْ في صياغتها مع الدلالة القرآنية، فتعانقت البنية الصرفية والوجه الإعرابي مع الدلالة القرآنية والمعنى الذى سيقت له.

ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلاً ﴾{الإنسان: ٢٣}،

ومنه قوله تعالى:﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ {النبأ: ٢٨}، بكسر الكاف، وتشديد الذال مفتوحة بوزن (فِعَّالاً) وهي مصدر للفعل (فَعَّلَ) وهو التفعيل، وليس الفِعَّال، ونحو: ونحو: من الفعل:(تَبِّبَ)، بوزن فعَّل، وهكذا .

لكن القرآن الكريم يعدل عن الصيغة القياسية إلى غيرها – وهو لفظ مستعمل كذلك، لكنه يوافق السياق، ويتناغم مع الدلالة التي أرادها القرآن الكريم في ذلك الموضع، فقيل في كذّابا: إنها لغة يمنية، وبعضهم قال: التكذيب لغة أهل الحجاز، وبعضهم فرَّق بين (التكذيب والكِذَّاب)، فقال: "الكِذَّاب هو التكذيب المفرط، وليس مجرد التكذيب فقط، وإنما الزيادة في الكذب، والمبالغة فيه، فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ووزن (فِعَّال) من أوزان المبالغة، وهو مفعول مطلق، تقديره:(وكذبوا بآياتنا تكذيبا)، والشاهد هنا أن (فعَّل) مصدره (التفعيل)، ولكن القرآن الكريم اختار الوزن الثاني غير المقيس، كأن الكلمة بمخالفتها المصدر القياسي، قد تلبست بثياب الكذب المبالغ فيه ، فهي صيغة متفقة مع دلالتها وما جاءت له، فوافق السياق بنية الكلمة وتشكيلتها الصوتية.

٣- المشتقات:

وقد تؤدي بنية صرفية معينة عدة وظائف نحوية صالحة للقياس المطرد، نحو قولـه تعالى: ﴿إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ { البقرة: ٢٤٩}، قرأها حفص بالضم الغين، وقرأ ورش بفتحها[١]، فمن فتح أراد اسم المرة، وحذف مفعول اغترف، والتقدير اغترف ماء غرفة. أي مرة واحدة[٢].

ومَنْ قرأ بالضم جعله اسمًا للماء المغترف، أو مقداره من كف المغترف كقوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ ﴾ أي شربوا من الماء المغروف فهو مفعول به[٣].

ومثله في ذلك الخَطْوة، والخُطْوة، فالخَطْوة بالفتح مصدر للمرة، والخطْوة بالضم مقدار ما بين القدمين[٤]، وعلى ذلك فالمعنى من الآية يحتمل أنه قد سمح له أن يأخذ من الماء قدر كفايته، مرة واحدة بحيث يكفيه، ويكفي جنده، ودوابه، وإما أن يكون المعنى أن يحمل من الماء القليل ويجعل الله فيه البركة فيكفيه ويكفي من معه.

ومنـه كـذلك قولـه تعـالى: ﴿ ثُمَّ أَنـزَلَ عَلَـيْكُم مِّـنْ بَعْـدِ الغَـمِّ أَمَنَـةً نُّعَاسًـا ﴾ {آل عمران: ١٥٤}، فتعددت دلالة لفظة (أمنة) فاحتملت معنى المصدر بدلالة الأمن، كالعظمة والغلبة[٥]. كما احتملت معنى الجمع لاسم الفاعل (آمن) مثل كاتب وكتبة[٦]، وكل ما سبق جائز، أن تتعدد الوجوه الصرفية، والإعرابية لوزن واحد.

---

(١) ينظر: الثمر اليانع، لتوفيق إبراهيم ضمرة، ص٩١.

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ٣٠٤/١.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٠٤/١، شرح الداية للمهدوي ٢٠٢/١.

(٤) ينظر: التفسير الكبير، للرازي، ١٩٦/٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن للنحاس، ٤٩٨/١، والحجة، للفارسي، ٢١٩/١ والتبيان ٣٠٢/١.

(٦) ينظر: الهداية ١١٥٦/٢، الدرر المصون ٤٤٤/٣

إن التعدد في أبنية المصدر، يتبعه تعدد في دلالات تلك الأبنية المختلفة، كاشتراك المصدر، والجمع فى صيغتي (فِعَال) و(فُعُول) كقولنا: نصلي جلوسًا، ونطلب حلولاً. ويحدد السياق نوع الصيغة مصدرًا أو جمعًا.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾{آل عمران: ١٩١} ، حيث يحتمل لفظ (باطلاً) وجهين، أحدهما كونه مصدرًا (مفعولاً به)، والأخرى كونه اسم فاعل وتكون صفة لمصدر محذوف تقديره – والله أعلم بمراده – خلقًا باطلاً، ويحتمل المعنى كذلك كون اللفظ حالاً منصوبة على نزع الخافض أي ما خلقت هذا بباطل.

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾{طه: ٥٨}، فيحتمل السياق في لفظ (موعدا) أن يكون اسم مصدر، أو اسم زمان، أو اسم مكان. يدلنا على كونه اسم مكان قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾، ويقوي كونه اسم زمان قوله تعالى: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾، وهذا يضعف كونه اسم مكان، ويدل على أنه مصدر قوله تعالى: ﴿مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ﴾ ؛ لأن الإخلاف يكون للوعد ، لا للزمان أو المكان. ولكن يضعفه قوله (مكانًا)، (يوم) فجاءت الصيغة الواحدة لتحمل أكثر من دلالة نحوية، أو توجيهًا دلاليًا يقبله السياق ولا يضعفه.

ومما شذ كذلك أن يؤكد اسم الفاعل بالنون قول رؤبة[1]:

أشَاهِرَنَّ بَعْدَنا السُّيُوفا

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٩، وخزانة الأدب ٤٢١/١١، والمقاصد النحوية ١٢٢/١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص٦٧٣، والجنى الداني ص١٤٢.

حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل لأنه أشبه الفعل المضارع وأصله (أشاهرونن) فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، وحذفت الواو لعدم التقاء الساكنين[1]، ومثله قول الراجز: أَقَائِلُنَّ أَحْضِروا الشُّهُودَا[2]

فقد أكد اسم الفاعل بنون التوكيد، وهذا نادر، وقيل ضرورة.

وقال ابن جني: أنه ألحق نون التوكيد اسم الفاعل، تشبيهًا له بالفعل المضارع ، فهذا استحسان لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة؛ إنما تقُوله بحيث سمعته، وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه، واحتمال بالشبهة له[3]

كما تبرز قضية الشذوذ الصرفي بشكل جلي في باب الصيغ الدالة على المبالغة، حيث ترتبط دلالة الحدث والزمن بالفعل، دلالة محددة وثابتة لا تتغير إلا في سياق نحوي مقيد لها، أما دلالة الوصف على الزمن فهي دلالة غير مقيدة، وإنما هي دلالة مقترنة بالسياق حيث يتحدد الزمن في هذه الصيغ تبعًا لقرائن السياق.

لقد توقف القدماء عند أبنية خمسة عدوها الأكثر شيوعًا في باب المبالغة وهي (فَعّال – فَعُول – مِفْعال – فَعِيل – فَعِل)، وقالوا بسماع ما ورد عن العرب على غير هذه الصيغ. ولم تتفق كلمتهم على عدد القياسيّ منها والسماعي، أو الشاذ منها والنادر، فجعلها سيبويه ثمانية أبنية ؛ حيث أضاف إلى الصيغ المتفق عليها (فاعل

---

(١) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣٦/١.

(٢) من الرجز المشطور، لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٣، وشرح التصريح ٤٢/١، ولرجل من هذيل في حاشية ياسين ٤٢/١، وخزانة الأدب ٥/٦، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر ٢٤٢/٢، والخصائص ١٣٦/١، والمحتسب ١٩٣/١.

(٣) ينظر: الخصائص ١٣٧/١.

ومَفْعِل – مَفْعِيل[١])، وزاد الرضي على أوزان سيبويه ثمانية أوزان أخرى؛ فوصل عدد الصيغ لديه ست عشرة صيغة[٢].

كما أحصى السيوطي[٣] اثنى عشر بناء نقلاً عن ابن خالويه، وأوصلها بعض الباحثين المحدثين[٤] إلى ثلاثين صيغة.

وذلك التعدد والتفاوت يدفعنا إلى التساؤل هل هذه الصيغ كلها متفقة الدلالة، وهل لها الدرجة عينها من الشيوع والاستعمال، والحقيقة أن الدلالة تختلف باختلاف المبني فزيادة المبني تؤدي إلى زيادة المعنى فصيغة (كذّاب) مثلاً أكثر دلالة على الكذب من صيغة (كاذب) وإن كانت إحدى الصيغتين للمبالغة، والأخرى للفاعل. ويقول الرضي: "طوال أبلغ من طويل، وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طوّال"[٥]، ويرى أبو حيان أن "ما زادت فيه الفاء من صيغ المبالغة لتأكيد المبالغة"[٦].

كذلك فإن تشديد الحرف يكسبه جرسًا، يولد صيغة جديدة الدلالة ،لم تكن تكتسبها الصيغة الأولى الخالية من التضعيف، فَ(فُعَّال) تزيد على (فُعَال) بالتضعيف، وأمَّا (فِعِّيل فقد تطورت عن (فعيل) بالتضعيف، ثم إتباع حركة الفاء لحركة العين بتأثير المماثلة[٧]،

---

(١) ينظر : الكتاب، سيبويه ١/١١٠.

(٢) ينظر: شرح الشافية، للرضي ٢/١٧٨.

(٣) ينظر: المزهر، للسيوطي ٢/٢٤٣.

(٤) ينظر: صيغ المبالغة بين القياس، والسماع، لعياد الثبيتي ص١٥١.

(٥) انظر :شرح الشافية: للرضي، ٢/١٣٦.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٣/١٩٤.

(٧) انظر : صيغ المبالغة بين القياس والسماع، عياد الثبيتي ص١٦.

ولم تسلم الصِّيغ الخمس المتفق عليها من الاختلاف حولها، فيرى الرضي أن فـ(فَعُول) منقول من أسماء الذوات[١]، ويرى السيوطي أن (فَعِيل) و(فَعِل) قليلة الشيوع ،وذكر إنكار البصريين لهما[٢].

إن ورود معان عدة لصيغة (فَعِيل) أسهم في زيادة الخلاف حول دلالتها على المبالغة أو خروجها منها[٣]. فهو إن كان معدولا عن اسم الفاعل، سَوَّغوا أن يكون للمبالغة، أمَّا غير المعدول فهو جار على فعله نحو كريم[٤] ، ويكون (فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل) اسمًا للفاعل من المزيد مثل: كريم، بصير.

وحين يتناول الصرفيون ما ورد من صيغة (فَعِيل) ، دالا على (مُفْعِل) لا يشيرون إلى دلالة (فَعِيل) على المبالغة[٥]؛ لأنهم اشترطوا كون فِعْلها مجرَّدًا، لذلك قالوا بشذوذ ما جاء من المزيد.

يقول أبو حيان: "وشذَّ بناؤها من أَفْعَل، سمع منه: مهون ومعطاء ومهداء ورشَّاد وجزال وزهوق ودرَّاك وسيَّاء ونذير وأليم وسميع، من أهان وأعطى وأهدى وأرشد وأجزل وأزهق وأدرك وأساء وأنذر وأليم وسميع[٦]. ولم يتفقوا على رد تعددها إلى القياسيّ منها والسماعي[٧]، فقد يكون الوزن سماعي عند أحدهم، ويراه الآخر قياسيًا

---

(١) انظر : شرح الشافية، للرضي ١٦٢/١.

(٢) انظر : همع الهوامع، السيوطي ٨٧/٥.

(٣)انظر: صيغة فَعِيْل في القرآن الكريم دراسة صرفية، محمد علوان لطيف الجبوري، ص:٢٣

(٤) ينظر : صيغ المبالغة بين القياس والسماع، عياد الثبيتي ص٤٠.

(٥) ينظر : الكامل، للمبرد ٢٦٠/١- ٢٦١، الجمهرة، لابن دريد ٤٢٥/٣.

(٦) ينظر :ارتشاف الضرب، أبو حيان ١٩١/٣، والمزهر، للسيوطي ٧٧/٢.

(٧) ينظر: أبنية الصرف عند سيبويه، لخديجة الحديثي، ص٢٧٠.

فابن دريد يري قياسية صيغة (فُعَلة) يقول: "هذا باب يطرد فيه القياس"[١]، وكذلك يراه ابن سيدة يقول: "فأما فُعلة فبناء مطرد من كل فعل ثلاثي"[٢].

ولا يرى ذلك كثير من الصرفيين غيرهما. فقضية الشاذ، والمطرد في هذا الباب، لم تحسم لديهم هل هي في أبنية الصيغ، أم في أصل اشتقاقها، وهل هي مشتقة من الفعل، أم من اسم الفاعل، فمنهم من أكد على "أن المبالغة ليست في اسم الفاعل، بل هي تكثير للفعل لأن اسم الفاعل يحتمل الكثرة والقلة"[٣].

ويرى أبو هلال أن اختلاف الصيغ يحكمه اختلاف المعنى، ولا يجوز لديه أن تختلف الحركة والمعنى ثابت بين الصيغتين (فمن لا يحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط، وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني)[٤].

ومن صور الشذوذ المخالف للقياس في صياغة اسم التفضيل مما جاء من الألوان كقول طرفة بن العبد[٥]:

إنْ قُلْتُ: نَصْرٌ فَنَصْرٌ كانَ شرَّ فَتى قِدْمًا وأبْيضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

وعليه قول المتنبي يخاطب الشيب:

ابْعَدْ بَعِدتَ بَيَاضًا لا بَيَاضَ لَهُ لأنْتَ أَسْوَدُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[٦]

---

(١) ينظر: الجمهرة، لابن دريد ٤٢٤/٣.

(٢) ينظر: المحكم، لابن سيدة ١٠٧/١.

(٣) ينظر: المقتضب، للمبرد ١١٢/٢، والمنصف، لابن جني ٢٤/١، والخصائص ٤٦/٣، = = وحاشية الصبان ١١٤/٣.

(٤) انظر: الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري ص١٥- ١٦.

(٥) البيت من البسيط ، انظر : ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري ص١٥٠.

(٦) البيت من البسيط، انظر ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشرص٣٦.

وجميع من فسّر هذا الشعر قالوا في قوله (لأنت أسود في عيني من الظلم) أن هذا من الشاذ الذي أجازه الكوفيون[١].

٤- **أسماء الأفعال**:

ومثل هذا الشذوذ المنافي للاطراد نجده في بعض أسماء الأفعال؛ فقد اتفق على تقسيمها بحسب أصل وضعها إلى: مرتجل، ومنقول وقياسيّ. فأما المرتجل والمنقول فلا شذوذ فيهما؛ لأن المنقول نقل على صورته من باب من أبواب النحو دون تغيير، وكذلك المرتجل نطق به العربي على صورته، ولم يُحرَّف أو يُغير، إنما يقع الشذوذ في القياسيّ فقط، فالقياس رياضة ذهنية، وللهجات والمذاهب العلمية أثر جلى عليه، ومن ثم يقع الاطراد والشذوذ والنادر، وغيرها من مصطلحات هذا الباب.

فالقياس أن تُصاغ أسماء الأفعال المقيسة، من كل فعل ثلاثي على (فَعالِ)، وشذَّ أن تصاغ من غير الثلاثي نحو قولهم (قرقار) من قرقر، ومنه قول أبي النجم العجلي[٢]:

قَالتْ له ريحُ الصَّبا قَرْقَارِ واخْتَلَطَ المعْرُوفُ بالإنْكَارِ

فيرى سيبويه أن قرقار اسم فعل بمعنى قرقر أمر للسحاب. (وأما ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة فقوله (قالت له ريح الصبا قرقار)، وكذلك عرعار، ورفض بعضهم هذا القول لسيبويه في حمل قرقار، وعرعار على العدل لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب المطرد، وجُعلا حكاية للصوت المردد ، دون أن يكونا معدولين

---

(١) ينظر: شرح ديوان المتنبي، للواحدي ٢٨/١.

(٢) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في تهذيب اللغة ٢٣٠/٨، وعلل النحو: لابن الوراق، ص٤٧٢.

عن شيء، قال المبرد بذلك، قال "غلط سيبويه، ولم يأت في الأربعة معدول إنما أتى في الثلاثي وحده، وقال السيرافي والقول ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن حكاية الصوت لا يخالف فيها أولٌ ثانيًا"[١].

ومنه كذلك لفظ (عرعار) كما في قول النابغة[٢]:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عكاظَ كِلَيْهما يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بها عَرْعارِ[٣]

فلم يأتِ اسم فعل من الرباعي إلا في كلمتين فقط (قرقار – وعرعار)

والشاهد هنا أن النابغة استخدام (عرعار) اسم فعل أمر، معدول عن الرباعي (عرعر)[٤]، وهو قول سيبويه السابق .

٥- المفعولات :

صورة أخرى من صور المخالفة الصرفية والخروج على المطرد في باب المفعولات، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾{ البقرة: ٢٦٤} ، فكلمة (رئاء الناس) مفعول لأجله، وتبدو على هذه الصياغة مخالفة لما عليه القياس، وهي (الرياء)، غير أن الرئاء هي أصل بنية الكلمة قبل تخفيف همزتها، فصوغها من الفعل (رأى) مهموز العين ، فأصلها (رئاء)، الهمزة الأولى هي عين الكلمة، والهمزة الأخيرة مبدلة من ياء؛ لوقوعها متطرفة بعد

---

(١) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي ٢٨٥/٦.

(٢) ينظر: ديوان النابغة، عباس عبدالستار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص٨٧.

(٣) البيت من الكامل وهوآخر أبيات تسعة للنابغة حذر بها عمرو بن المنذر بن ماء السماء، ملك الحيرة من أعدائه وهم قوم النابغة.

(٤) يظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٣٩٧/١.

ألف زائدة، فالأصل فيها:(رئاء) ثم خففت همزتها الأولى وحذفت، وأبدلت بياء، ومنه قول أبو ذؤيب من الكامل :

ثَوْبُ الرِّيَاءِ يَشفُّ عما تَحْتَهُ فَإذا الْتَحَفتَ بِهِ فَإنَّك عَارِي

فشذت صيغة المصدر(المفعول لأجله) طلباً للخفة والاستسهال.

٦- تصغير صيغة (أفعل) التعجبية :

وذكرت صيغة أفعل التعجبية هنا ؛لأن التصغير قد أصابها وهو من علامات الأسماء، و قال البصريون بشذوذها وعدم جواز القياس عليها وذكروا أن ما ورد منها يحفظ ولا يقاس عليه[١] كما في قول الشاعر[٢]:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِرْلاَنًا شَدَنَّ لنا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنّ الضَّالُ والسَّمرُ

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء"[٣].

وعلق أبو حيان أنه " في غاية الشذوذ فلا يقاس عليه"[٤].

ولم ير الكوفيون في ذلك شذوذًا وقاسوا عليه، مستدلين بالبيت السابق، وقال ابن كيسان: " أفْعِل مثل أُحَيْسن بزيد ، وهو قول مبني على إسمية أفعل"[٥].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٠.

(٢) البيت من البسيط وهو لعبدالله بن عمر بن عثمان المشهور بالعرجي. ، شرح الكتاب للسيرافي، ٥/٢٥٣، التذييل والتكميل ١/٢٠٨.

(٣) ينظر :الكتاب ٣/٤٧٧.

(٤) ينظر: التذيل والتكميل ١/٣٨.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٣/٣٩٢.

ويرى ابن يعيش أن البيت: "شاذ خارج عن القياس؛ وذلك أنهم أرادوا تصغير فاعل فِعل التعجب وهو ضمير يرجع إلى ما"[١].

٧- بعض صيغ الجموع :

من صور الشذوذ الصرفي –كذلك– جمع مصائب ومنائر: فقد همز العرب كلمتي (مصائب، ومنائر) حين أرادوا جمعهما، والقياس أن يقال(مصاوب، مناور)، أوقعهم في ذلك، أنهم قاسوا (مصيبة على صحيفة)، و(منارة على رسالة)، والصرفيون يشترطون لقلب الياء والواو همزة، إذا وقعت بعد ألف مفاعل وشبهه، كونهما مدَّتين زائدتين في المفرد مثل: عجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، لذا يقال في جمع قسورة قساور بالتصحيح؛ لأن الواو ليست بمدة، ومعيشة ومعايش؛ لأن المدة في المفرد أصلية، وشذَّ جمع مصيبة على مصائب لكون المدة غير زائدة في المفرد، ونطقت العرب على القياس فقالوا مصاوب ومناور

والحقيقة إن أصل مصيبة من صاب السهم يَصُوب: إذا قصد فأصلها مُصْوِبَة، فنقلت حركة الواو إلى الصاد، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، والواو فيه عين، وقياسه: ومصاوب[٢].

ويعلل سيبويه لذلك الشذوذ بقوله: "وأما مصائب: فإنه غلط منهم؛ ذلك أنهم توهموا أن مصيبة فَعِيلة، وإنما هي مُفْعِلة"[٣]. و وافق المبرد ما ذهب إليه سيبويه ، وقال "فأما مَن قرأ معايش، فهمز فإنه غلط"[٤]، وقال ابن عصفور: "غلطوا فشبهوا

---

(١) ينظر: المفصل، لابن يعيش ٤٢٩/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية، للرضي ٧٧٨/٢، وشرح الكتاب، للسيرافي ٢٥٩/٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ١٢٣/١.

ياء مصيبة، وإن كانت عينًا، بالياء الزائدة في نحو صحيفة فقالوا مصائب كما قالوا صحائف"[١].

ومن صور الشذوذ الصرفي في الأسماء المفردة وزن (فَعْلاَل)، فلا يكون إلا في المضعف، بحيث يكون أوله وثالثه من جنس واحد، وثانيه ورابعه من جنس واحد أخر. وهذه قاعدة مطردة إلا في حرف واحد شَذّ من غير المضعف ذكره الفراء وهو: ناقة خَزْعال[٢]، وليس منه قول أوس[٣]:

وَلَنِعْمَ مأوى المُسْتَضِيفِ إِذَا دَعَا وَالخَيْلُ خَارِجَةٌ مِنَ القَسْطَالِ

فهو إشباع للحركة[٤].

٨- تصحيح عين ما وجب إعلاله في باب استفعل وأفعل:

فقد ورد عن العرب هذا الشذوذ المخالف للقياس المطرد في بعض كلمات، مثل قولهم اسْتَنْوق الجمل، واسْتَتْيَسَتْ الشاة، استحوذ عليهم الشيطان، وأغيلت المرأة، وأغيمت السماء، واستروح الرجل. وغيرها.

والقياس في كل ما سبق على غير المسموع ، فالأصل أن يقلب حرف العلة ألفًا لوقعه بعد ساكن صحيح ، وحقه أن تنقل حركته إلى الساكن الصحيح الذي يسبقه،

---

(١) ينظر: الممتع ٢٢٥/١، ينظر: شرح الشافية، للرضي ١٣٤/٣.

(٢) ومثله (القَهْقَار) حكاه ثعلب ينظر، لسان العرب (خ ز ع ل)، والسيوطي، المزهر ٥٢/٢.

(٣) البيت من الكامل وهو في ديوان أوس بن حجر: تح: محمد يوسف نجم، بيروت، دار بيروت ، ص١٠٨.

(٤) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور ص١٠٦.

ويقلب حرف العلة الساكن حركة مناسبة لحركة الحرف الذي قبله فيقلب ألفًا في استنوق ويقال استناق، ومثله في استحوذ، فيقال استحاذ.

ويرى الصرفيون أن الشذوذ في استنوق، واستتيس، أقل وقعًا من الشذوذ في استحوذ، لأن استحوذ من ثلاثي مجرد هو (حاذ)، فكان القياس يقتضى الإعلال وقلب الواو ألفًا ويقال استحاذ .

قال ابن جني: "فلما كان استحوذ خارجًا عن معتل: أعني: حاذ يحوذ، وجب إعلاله إلحاقًا في الإعلال به، وكذلك باب أقام وأطال واستعاذ واستزاد، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ألا ترى أن أصل أقام أقوم، وأصل استعاذ استعوذ، فلو أخلينا وهذا اللفظ، لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها غير أنه لما كان منقولا ومخرجًا من معتل – هو قام، وعاذ – أجرى أيضًا في الإعلال عليه، وليس كذلك "استنوق الجمل" و"استتيست الشاة"؛ لأن هذا ليس منه فعل معتل ألا تراك لا تقول: ناق ولا تاس؛ إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر لم يصرف منهما فعل معتل، فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ"[1]. وعَدَّ ابن مالك الشذوذ في استنوق وأخواتها مقبولاً، لذلك سوغ القياس عليه[2]، وقال الجوهري: "إن تصحيح هذه الأشياء لغة صحيحة، والصحيح المنع من القياس لقلة الوارد من ذلك"[3].

٩ـ التصغير:

مما شذ عن القياس في باب الأسماء، تصغير الترخيم، ويقصد به حذف الزوائد من الثلاثي والرباعي، وإجراء التصغير على ما بقي منه؛ طلبًا للخفة فيقال (بُدير) في

---

(١) ينظر: الخصائص ١/١١٩.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد ٤/١٧٧.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤/١٧٧.

بدران، (حريث) في حارث، و(شقير) في أشقر، و(خُذَيْمة) في خذام، وهذا النوع من التصغير مقيس عند جمهور النحاة، وأطلقوا عليه (تصغير الترخيم)،

وجعل ابن معطي هذا النوع من التصغير شاذًا؛ لما فيه من كثرة الحذف والالتباس، وجعله مقصورًا على السماع فهو شاذ ولا يقاس عليه[١].

وجعله تقي الدين النيلي" شاذًا لما فيه من كثرة الحذف والالتباس، حيث يصبح تصغير(أحمد، ومحمود، ومحمد) حميد في كل هذا ؛ فيحصل الالتباس"[٢]

ويرى سيبويه زيادة همزة الأسماء الأعجمية، نحو (إبراهيم، وإسماعيل)؛ لأنهما أعجميان لا يُعرف لهما اشتقاق ومن ثم فتصغيرهما على القياس: بُرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل، وعليه فإن تصغيرهما ترخيميًا: بُرُيهِم، سُمَيْعِلَ، كما حُكِي عن الخليل بُرَيه، سُمَيْع وهو شاذ عن القياس؛ لأن فيه حذف لحرف من الحروف الأصول[٣].

ويرى المبرد رأيًا يخالفهما، وعنده أن الهمزة في أول الاسم أصلية والقياس أن يقال: (أُبيْريْه، أَسَيْميع)؛ وهو رأي نقله عنه ابن السراج، والفارسي، والرضيّ[٤].

ومن شواذ التصغير كذلك ما قيل في تصغير (مغرب) على مغيربان والقياس أن يصغر على مغيرب[٥]، قياسًا على قولهم (مشيرِق) في تصغير المشرق.

---

(١) ينظر: شرح ابن القواس لألفية ابن معطي ١٢١٦/٢.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية، لتقي الدين النيلي ٤٠٢/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٤٦/٣.

(٤) ينظر: الأصول ٦١/٣، والتعليقة ٢٩٧/٣، وشرح الشافية ٢٦٣/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية ٢٧٦/١، شرح المفصل ١٣٣/٥.

ومنه كذلك قولهم (أُنَيْسيان) في تصغير (إنسان) وقياسه (أُنيسان)، ونحو ذلك قولهم (أُصَيْلال، أُصَيِلان) في تصغير (أصيل) وهو شاذ والقياس أُصَيِّل، وعليه جاء قول النابغة:

وَقَفْتُ فِيَها أُصَيْلانًا أُسَائِلُهَا عَيِّتْ جَوابًا وَما بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[1]

ومما خرج عن القياس في باب التصغير قولهم (رُوَيْجِل) في تصغير (رَجُل)، والقياس أن يقال رُجَيل؛ لأن (رويجل) تصغير راجل[2].وقالوا في تصغير (غِلْمة، صِبية) أُغيلمة وأصيبية، وهو شاذ والقياس فيه غُليمة وصُبية، وعليه جاء قول الشاعر(٤).

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتي الَّذينَ كَأَنَّهمْ حَجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وقَّع

قال ابن يعيش " فلما صغر رد إلى أصله؛ فصغره على أصيبية. ومثله غلام وغلمة، يصغر على أغيلمة، وجمع القلة من جموع التكسير يصغر على لفظة ولا يرد إلى مفرده"[3].

١٠- النسب :

من صور الشذوذ الصرفي، النسب إلى الاسم المركب تركيبًا إضافيًا، فلا يخلو أن يكون المضاف أحد أمرين: إما أن يكون مضافًا إلى مالا ينفصل في المعنى كـ (عبد شمس)، (عبد قيس)، فيقال عبدِي

---

(١) البيت من البسيط ينظر ديوان النابغة ص١، وأنظر الكتاب ٣٢١/٢، والأصول ٢٧٥/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٢٦/٣.

(٤) البيت من الكامل وهو لعبد الله بن الحجّاج الثعلبي وهو في المقتصد، ص ٥٥١، وشرح شواهد الإيضاح ٥٤٦

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢١/٥، لسان العرب (ح ج ل)

وإما أن يكون المضاف إليه مسمي بعينه، كـ(ابن الخطاب) فينسب إلى ما كان من النوع الأول بحذف عجزه فيقال ابنى. وهذا هو القياس؛ لأن العجز للصدر بمنزلة التنوين من الاسم المفرد، فإن استُشْعِر لبسٌ ، نسبوا إلى الثاني كقولهم (مَنَافِيّ) في النسب إلى (عبد مناف)، خوفًا من اللبس في (عبد شمس، وعبد قيس)، كما عدلوا عن قولهم قَيْسِيٌّ؛ لكيلا يلتبس بالنسبة إلى قبيلة قيس .

أما إن كان المضاف من القسم الثاني، مثل (ابن الخطاب، ابن العوّام) ، نسبوا إلى العجز دون المضاف الذى يحذف وقالوا (خطابيّ، عوّاميّ).

وربما لجأوا إلى أن يصوغوا اسمًا واحدًا ينسبون إليه، جمعًا لبعض حروف المضاف، والمضاف إليه فقالوا في النسب إلى عبد القيس، عبد شمس، عبد الدار عبقسِي، عَبْشَمِيّ، عَبْدَاري وعليه جاء قول الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّة كَأَنْ لَم تر قَبْلِي أَسيرًا يَمانِيًا[1]

ولكثرة ورود تلك الكلمات في كلامهم عدوها من المطرد المقيس، رغم تعدد صور النسب إلى المضاف.

وكذلك فإن من صور النسب الشاذ قولهم (هُذَلي) في النسب إلى قبيلة (هُذَيل) حيث إن القياس (هُذَيْلِي). واستخدم العرب (الصيغتين) الشاذة، والمقيسة ، قال شاعرهم:-

هُذَيْلِيَّة تَدْعُو إذا هي فَاخَرتْ أبًا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةِ نُجْدِ[2]

---

(1) البيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وكتبت في بعض المراجع بالألف المقصورة (ترى) الناتجة من إشباع حركة الراء.

(2) البيت بدون نسبة، انظر: المفصل ص٢٦٤، شرح المفصل ١٠/٦، والإنصاف ٢٨٧/١.

فنسبوا إلى التمام مرة، وهو القياس المطرد، كما نسبوا إلى الحذف مرة أخرى، وهو عدول عن القياس يدخل في النادر أو الشاذ، وربما اضطر الشاعر إلى ذلك الخروج عن الأصل طلبًا للوزن، وأمثلة ذلك كثيرة في كلامهم نحو : يمان ، شآم، وتهام، في النسب إلى اليمن، الشام، تهامة والقياس في ذلك كله يَمَنِيٍّ، شأمِيّ، تهامِيّ

وصور الشذوذ الصرفي في باب الأسماء كثيرة، فأكتفى منها بما ذكرت محاولاً تلمس الأسباب التي دعت إلى ذلك الخروج على البنى القياسية وهو ما سوف أفصله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

أسباب الخروج على المطرد المقيس

تضـافرت مجموعـة مـن العوامـل التـي أدت إلـى إحـداث ظـاهرة الشـذوذ الصـرفي والخـروج علـى القيـاس، هذه العوامل بعضـها مرتبط بالصيغة والبنيـة، والآخر مرتبط بعوامل خارجية، وهناك أسباب ومسوغات سهلت الخروج على القاعدة وظهور الشذوذ في البنى الصرفية في كل أقسام الكلمة سواء في جانب النحو أو الصرف، وأخص بالذكر هنا ما يخص البنى الصرفية فقط . من تلك الأسباب والمسوغات التي ساهمت في ظهور الشاذ والخروج على القاعدة.

١- كثرة الاستعمال:

وهي علة سهلت الخروج على المطرد المقيس؛ لأنهم قالوا إن: "كثرة الاستعمال يجوز معه مالا يجوز مع غيره"[١].

ويرى ابن يعيش أن " لكثرة الاستعمال أثر في التغيير"[٢]والخروج على المقيس المطرد.

ولعل من أبرز الأمثلة التي شذت عن القياس لكثرة دورانها على ألسنتهم تصغير (إنسان) على (أنَيْسيان)، وفعلوا هذا لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم على نظائره[٣].

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، ٥٧٣/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٣٠/٣.

(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه ٤٨٦/٣.

ومن ذلك ما ذكره المبرد في سبب حذف الياء من قولهم (يا ابن أمِّ)، (يا ابن عمِّ) معللا ذلك بأنهم جعلوها اسمًا واحدًا بمنزلة (خمسة عشر)، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال[1]. من ذلك نقول إن كثرة الاستعمال كانت إحدى مسوغات الخروج على القياس العدول على الأصل.

٢- تَعَدُّد الأبنية:

وتظهر تلك العلة حين يعتري لفظًا ما تغييرٌ صوتي، بتقديم حركة أو إتباع حركة لأخرى أو بالنبر، أو بإشباع حركة؛ طلبًا للسهولة وبمرور الزمن يكتسب اللفظ المعدول شيوعًا يقربه لذوق وأسماع المتحدثين به في بيئة ما، بحيث يصبح هذا الخروج لهجة تميز تلك البيئة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مماثلة الساكن الثاني لحركة الأول في الأسماء الثلاثية فنجد قول بعضهم (زَهَر، وشَهَر ونَهر) في كلمتي زَهْر، وشهْر، ونهْر) بسكون الثاني الذي حركوه.

وأحيانًا يسير الشذوذ عكس حركته الشائعة، فيلحن بعض الأعراب، ويسكن الثاني المتحرك خلافًا للحالة الأولى، ويقولون في (كَبَد، كَتِف) (كَبْد، كِتْف)، ويجري هذا أيضًا حتى يصيح لهجة، وبذلك تظهر صيغ جديدة وتشيع، وتجري على الألسن حتى تصبح من العربية، ،وهي صيغ مولدة أو معدولة عن صيغ قياسية مطردة، فاللغة العربية لغة طيعة مرنة تتولد فيها الألفاظ من بعضها البعض بطريقة مرنة، فيها الكثير من التناوب الحركي ، مما تسمح به قوانينها.

٣- اللهجات:

تلعب اللهجات دورًا كبيرًا في ظاهرة الشذوذ الصرفي، ومخالفة القياس، فقد تشيع لفظة في بيئة ما، وهى غير مستخدمة في بيئة أخرى، وهذا العامل قديم ،

([1]) ينظر: المقتضب، للمبرد، ٤/٢٥١.

ونص عليه علماء العربية، فقد روى عن أبي عمرو بن العلاء مثل ذلك فقد سأله أحد الأعراب " أخبرني عما وَضعْتَ مما سَمَّيتَه عربية ؛ أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلتُ: كيف تصنع فيما خالَفَتْك فيه العرب، وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمِّى ما خالفني لغات" [١].

ومثل ذلك قال به الخليل فذكر أن" كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تامًا لم تُحدِث العرب فيه شيئًا فهم على القياس"[٢].

ويرى الأخفش قياسَ ما سُمع من لغات العرب، وإن تعدد، يقول: "اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أَوَّل ما وضع على خلاف وإن كان مسوقًا على صحة وقياس"[٣].

ومن أمثلة ما اختلفت صيغته باختلاف بيئته، أن تميم تتجنب إعلال اسم المفعول من الأجوف اليائي فنُصَححه حسب الأصل ويقولون: مديون، ومبيوع[٤]، ويرى المازني: "أن ما جاء مصححًا من أسماء المفعول الثلاثية يائية العين هو ظاهرة لهجية"[٥].

ومما رُدَّ شذوذه لأثر اللهجات، ما ورد عن بعض الأعراب، من اشتقاق اسمي الزمان، والمكان على خلاف الأصل المطرد في اشتقاقهما من الثلاثي على (مَفْعَل)،

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص٣٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٦٩.

(٣) ينظر: المزهر، للسيوطي ١/٥٥، ٥٦.

(٤) ينظر: لهجة تميم، وأثرها في العربية الواحدة، علي مطلبي ص٩١- ٩٢.

(٥) ينظر: المنصف، ابن جني ١/٢٨٣.

اذا كان مضموم العين أو مفتوحها في المضارع. فلم يلتزم بنو تميم بذلك ؛ فكسروا العين وقالوا (مطلِع، مشرِق، مغرِب)، وكانت لهجة أهل الحجاز بالفتح[١].

وجعل الزمخشري ما جاء من حذف الياء في طرف الكلمة نحو: (لا أدر) جائزا على لهجة هذيل يقول: (وحذف الياء والاكتفاء بالكسرة كثير في لغة هذيل"[٢].

لقد لعبت اللهجات دورًا في تعدد الصيغ، وشذوذ بعضها وكان ذلك مما يُعَوِل عليه الكوفيون كثيرًا، حتى أنهم استشهدوا بالمثال الواحد وجعلوه أصلاً وبوبوا عليه[٣].

وجمع السيوطي بعضًا من هذا الشاذ، الناشئ من أثر اللهجات ، وعقد فصلاً في المزهر أسماه ، مالم يثبت في اللغة مما أثرى الأبنية الصرفية في موضوع واحد، جاء فيه : "وفي بعض اللهجات حسُن الشيء، وحسَن، وصلُح وصلَح، وليست بثبت، وذكر ابن مالك أنه سُمع من العرب حِملاق، وحُملاق وليس الضم بثبت[٤].

والأمثلة على أثر اللهجات في الخروج على المقيس كثيرة، نستطيع أن نفهم من خلالها، كثيرًا مما يتصل بظاهرة الشذوذ الصرفي بوجه عام.

٤- طلب الخفة والتسهيل:

ربما لجأ العربي إلي هذه العلة، وعدل عن أصل مستعمل، دفعًا للملل أو الثقل، وزيادة في التسهيل والتخفيف " فالإنسان في نطقه، يميل إلى تلمس أسهل السبل

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه ٤/٩٠.

(٢) ينظر: الكشاف، الزمخشري ٣/٣٣٦.

(٣) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي ص٣٣٦.

(٤) ينظر: المزهر، للسيوطي ١/١٠٣- ١١٣.

للوصول إلى ما يهدف إليه من معاني وإيصالها للمتحدثين معه"[1]، ومما ينضوي تحت هذه العلة، تسكين الثاني المتحرك مثل: نهَر، نهْر/ ومعَز، ومعْز/ وشَهَر، وشهْر،

ومن صور التخفيف والتسهيل تخفيف المشدَّد كما في قراءة من قرأ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾{البقرة: ٧٨} بتخفيف الياء المشددة في أمانيّ، وهى قراءة أبي جعفر وشيبة والأعرج " إلا أماني بالتخفيف، فحذفوا إحدى الياءين استخفافًا، قال أبو حاتم كل ما جاء من هذا واحده مشدد، فلك فيه التشديد والتخفيف، مثل أثافى، وأغاني، وأماني"[3]

ومن أشهر مواضع التسهيل تخفيف الهمز؛ لأن مخرجها من أقصى الحلق فاستحب العرب تسهيلها . يقول سيبويه هذا: "باب ما يُسكن استخفافًا وهو في الأصل متحرك"[2].

وقد يُطلب التسهيل بالتضعيف، فالصيغة غير المضعفة أصل، والمضعفة فرع عليها يقول الرضى: "فَطُوَال أبلغ من طويل، وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طوَّال"[3].

كذلك يلعب التنغيم دورًا عظيمًا في الخروج عن الأصل، من خلال مَطْل الحركة وإشباعها، أوعن طريق تقصيرها، فينتج عن ذلك صيغ جديدة من لفظ واحد. وإشباع

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس ص١٦٥– ١٦٦.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ٥/٢ ، وتفسير البغوي ٤٥/١

([2]) ينظر: الكتاب، لسيبويه ١١٣/٤.

([3]) ينظر: شرح الشافية ١٣٦/٢.

الحركة كثير في الأسماء، ومنه قولهم: فطين في فطن، ومقراض في مَقرض للآلة، ويمانيّ في يمني للنسب[١]، وقد ذكر ابن جني علة المطل فقال: "إنما جيء بالمد لنعومته، وللين الصوت به، وذلك أن أخر الكلمة موضع الوقف، ومكان الاستراحة، فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه"[٢]، فالإشباع ومطل الحركة عنده أحد وسائل الاستخدام اللغوي لتقليل الجهد اللساني، وسبب من أسباب تسهيل الشذوذ الصرفي.

فطلب الخفة والتسهيل يُعد سببًا من أسباب ظهور الشذوذ في البنى الصرفية، والخروج على القياس المطرد، وهو أمر راجع إلى ذوق المتكلم وهو أمر سماعي لا قاعدة له.

من صور التخفيف والتسهيل كذلك، تسكين عين الأسماء الثلاثية المكسورة أو المضمومة قال ان جني: "فما كان ثلاثيًا مضموم الثاني أو مكسورة، فلك فيه الإسكان تخفيفًا"[٣]،

من صور التخفيف التي قصدها العربي الإعلال، وذلك بقلب الواو ياءً في مثل قولهم: "صُيَّم في صُوَّم، قُيَّم في قُوَّم، وقُيَّل في قُوَّل، ونُيَّم في نُوَّم لما كانت الياء أخف عليهم، وكانت بعد ضمة"[٤].

٥- القياس الخاطئ:

أدى القياس الخاطئ، أو اللبس في القياس إلي الوقوع في الشذوذ الصرفي في كثير من الأحيان، ومن أمثلته جمع الجامد المختوم بتاء التأنيث، جمع مذكر سالمًا،

---

(١) ينظر: الاقتضاب، للبطليوسيّ ٢/١٨٤.

(٢) ينظر: الخصائص، لابن جني ١/٢٣٣.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٣٣٨.

(٤) ينظر: الكتاب، لسيبويه ٤/٣٦٢.

حيث أجاز الكوفيون ذلك[١]، والبغداديون[٢] من بعدهم هذا القياس، فأجازوا جمع (طلحة)، (حمزة) على (طلحون)، (حمزون)، ووصفه النحاة بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ[٣]، لأنه لا يتسق مع القياس ولم يرد به سماع، فمنعه من القياس أنك لو جمعته جمعًا سالمًا وقعت – لا محالة– في أحد خطأين، الأول أن تثبت التاء وهنا تكون قد جمعت بين علامتين متضادتين هما تاء التأنيث، وواو جمع الذكور وهذا غير مقبول: وإما أن تقع في الخطأ الثاني وهو أن تحذف التاء وهي حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمة بالكلمة؛ لأن العلمية تحصر الاسم وتمنعه من زيادة أو نقصان، وفي حذفها ذهاب لبعض معنى العلم.

واحتج الكوفيون لرأيهم بالسماع، والقياس الخاطئ، أما السماع فقد احتجوا بقول العرب: رجل ربعة ورجال ربعون، وأما القياس فقالوا إن العرب قد جمعته جمع تكسير، وذلك بحذف التاء واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٤]:

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشَّهْرِ الأَصَم[٥]

فجمع عقبة على أعقاب، بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل فُعْل وأفْعال. وقد رد البصريون ذلك كله، ولم يقبلوه ووصفوا السماع فيه بالشذوذ، والقياس بعدم صحته[٦].

---

(١) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الفارسي ٤١٩/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ١٤٧/١، والتبيين، للعكبري ص٢١٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، ٣١٣/١.

(٤) البيت من الرجز، بلا نسبة في شرح الجمل، لابن عصفور،٤٨/١، وخزانة الأدب ١٠/٨.

(٥) ينظر: الإنصاف، للأنباري ٣٤/١، والتبيين: ٣٢١، والتذييل ٣١٣/١.

(٦) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي ١٦٧/١.

ومن أمثلة القياس الخاطئ كذلك أنهم جمعوا (جروة)على جِرِوات بكسر العين فيما حكاه يونس[١]، وهو جمع شاذ رفضه كثير من القدماء[٢]، لأن القياس أن كل اسم ثلاثي مؤنث ساكن العين سالمها من الإعلال والإدغام كـ (سِدْرَة)، و(غرفة) يجوز في عينه أن تتبع حركة فائه مطلقًا، فتكسر إن كانت مكسورة كـ (سِدِرات)، وتضم إن كانت مضمومة كـ (غُرُفات)، وتفتح إن كانت مفتوحة كـ (جَفَنَات) "ويمتنع الإتباع إذا كانت الفاء مكسورة واللام واوًا نحو ذِروة، ورشوة، فيجوز فيه رِشْوَات، ورِشَوَات بالفتح، ويمنع الاتباع ولذلك حكم بشذوذ جِرِوات، بكسر العين"[٣]. أوقعهم في ذلك الشذوذ القياس الخاطئ الذي اتبعوه.

٦-الحمل على النقيض:

أرجع كثير من النحاة إلى هذه العلة، السبب في كثير النماذج التى شذت عن الاطراد، وخالفت القياس، ومثلوا على ذلك بجمع (جاهل على جهلاء، إذ هي ضد حليم التي تجمع قياسًا على حلماء[٤]. "فالعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره"[٥].

وعلل ابن عصفور ورود الصفة المشبهة من العطش على صيغة فعلان، وهى لا تدل على الامتلاء "لأن النقيض يجرى كثيرًا مجرى ما يناقضه، ألا ترى أن زيادة الألف

---

(١) ينظر: المحتسب، لابن جني ٥٨/١، والخزانة ١٠٤/٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١٣٧٤/٣، شرح الأشموني ٤٣٦/١.

(٣) ينظر : شرح الشافية ١١٠/٢، شرح الأشموني ٤٣٧/١

(٤) ينظر: الخصائص ٣٨٣/١.

(٥) ينظر: الخصائص ٢٩١/٢.

والنون تدل على الامتلاء والتعظيم نحو ريان فقالوا عطشان وإن لم يكن من بابه حملاً على نقيضه ريان"[١]

ومن أمثلة الحمل على النقيض قولهم مَوتان حملاً على الحيوان قالوا: "وصح موتان مع عدم حركة مسمّاه؛ لأنه نقيض الحيوان، فحمل النقيض على النقيض، كما حمل النظير على النظير"[٢].

٧- أمن اللبس:

قد يلجأ العربي إلى العدول عما عليه القياس والاطراد منعًا للبس، الذى قد يوقعه فيه القياس. وذلك لإزالة الاشتباه بما هو غير المراد[٣]

ومن أمثلته ما ذكره سيبويه بقوله "وأما المسجد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود، وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت مسجَد"[٤] بالفتح .

وتتضح تلك العلة بالنظر إلى النسب إلى المركب الإضافيّ حيث إن القياس فيه أن ينسب إلى المضاف، ويحذف المضاف إليه؛ لأن المنسوب إليه هو المضاف، إلا أنهم تحاشوا اللبس وحذفوا الصدر ونُسبوا إلى العجز كقولهم: منافيّ، وأشهلي في المنسوب إلى عبد مناف، وعبد الأشهل"[٥].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٣٢٨/١.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للاستراباذي ٧٦٨/٢.

(٣) ينظر: الأصول، لتمام حسان ص١٣٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٠/٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٩٥٤/٤.

ومما عدل عن القياس احترازًا من الوقوع في اللبس، أنهم جمعوا كلمة أرض أرَضُون، والأصل ألا يكون جمعها على تلك الصورة "وإنما فعلوا ذلك خوف الالتباس بجمع أَرَضه"[١]وهي دابة صغيرة تأكل الخشب والورق، فخروج العربي عن الأصل لأمن اللبس، سوغ له كثيرًا هذا الأمر طلبًا للوضوح وعدم الإلغاز.

٨- الاستغناء:

ويقصد به "الاستغناء بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون: يدع، ولا يقولون ودع، واستغنوا عنها بترك"[٢].

قال سيبويه" واعلم أن العرب قد تستغنى بالشئ عن الشئ حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم"[٣].

ويرى ابن جنى أن الاستغناء باب أصيل من أبواب اللغة، وعلة للخروج كثيرًا عن القياس، وأفرد لذلك بابًا في الخصائص أسماه، باب الاستغناء بالشيء عن الشيء له بقوله: "ومن ذلك استغناؤهم بلَمْحة عن مَلْمَحة، وعليه كُسِّرت ملامح، وبشبَه عن مَشبه وعليه جاء مشابه"[٤].

ويرى ابن مالك أنه: "ربما استغنى عن صيغة (مَفْعِل) (بفاعل) أو (مُفْعَل) مشيرًا إلى نحو: أيفع الغلام فهو يافع، والقياس أن يأتي اسم الفاعل منه على (مُوقِع)، فتركوا القياس المطرد في بابه إلى صيغة أخرى شاذة استغناءِ بها"[٥].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٨٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه ٢٥/١.

(٣) ينظر: السابق ٢٥/١.

(٤) ينظر: الخصائص، لابن جني ٢٦٦/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٧١/٣.

ويدخل تحت علة الاستغناء، ما يمكن أن نطلق عليه استحسان العربي لصيغة دون أخرى، فيستغنى بالصيغة المستحدثة في بابها عن الصيغة المقيسة المطردة، ولا يكون هذا العدول لعلة مستحكمة، وإنما يكون تبعًا لذوق المتكلم، واستحسانه لصيغة دون أخرى. حتى قال عنه سيبويه: "فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وَأَجِزْه كما أجَازوه"(١).

وذكر الخليل أن: "الأحجار جمع الحجر، والحجارة جمع الحجر أيضًا على غير قياس، ولكن يجوز الاستحسان في العربية"(٢).

ويرى ابن جني أنهم استغنوا بصيغة (طَائِيٍّ) عن صيغة (طَيْئيّ) المقيسة كـ(طَيِّعيّ)، وذلك بأنهم استبدلوا الياء ألفًا، لا عن علة حاكمة، وإنما استغناء بالصيغة الشاذة عن الصيغة المقيسة، واستحسانًا لها منهم(٣).

٩- الضرورة:

تعتبر الضرورة إحدى العلل التي اعتمد عليها علماء اللغة، في تفسير بعض ما خالف القياس في المرويات الشعرية، وقد سُوّغ ذلك للشعراء لكثرة ما عليهم من قيود؛ فاتفقوا على (أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام)(٤)

حكى السيرافي أن العرب في الشعر (يزيدون آخر الاسم نونًا مشددة كقولهم: في القطن: قُطنُنَّ، وهذا من أقبح الضرورة ومنه قول العجاج(٥):

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٦٩.

(٢) ينظر: كتاب العين، للخليل ٣/٧٣، باب (ح ج ر)

(٣) ينظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص٥٧.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٢٦.

(٥) ديوان العجاج ص٢٠٥.

كأَنَّ مَجْرى دَمْعِها المُسْتَنِّ
قُطُنَّةٌ من أَجْوَد القُطْنُنِّ[١]

ومما روى عنهم على الضرورة خارجًا على القياس جمع (السماء)

على (السمائي)، رواه أبو علي الفارسي إذ يقول (من الرد الى الأصل المرفوض فى الشعر قول أمية بن الصلت (من الطويل) :

لَهُ ما رَأَتْ عَينُ البَصيرِ سَماءُ الإلَهِ فَوقَ سَبعِ سَمائِيا.

والقياس المطرد في مثل هذا (سَمَايَا) مثل (ركايا)، و(مَطايا)[٢].

ورغم ورود الضرورات الشعرية إلا أنهم لم يجيزوا ذلك مطلقًا فقد سأل المبرد أبا عثمان المازني: "أتقيس هذا النحو؟ قال: لا، ولا أقبله. بل ينقاس عندي ذلك في ضرورة الشعر"[٣].

وقد اختلفت أراء النحاة حول الضرورة وتشعبوا على ثلاثة فرق

- فريق يرى أن الضرورة جائزة في الشعر دون النثر، سواء اضطر إليه الشاعر أم لم يضطر، وهو مذهب جمهور النحاة[٤].
- وفريق آخر يتفق مع الرأي الأول بأنه لا يقع إلا في الشعر دون النثر، شريطة ألا يجد الشاعر عنه مندحه، فيكون الشاعر مضطرًا إليه، ولا خيار لديه سواه وهو رأي لابن مالك[٥].

---

(١) ينظر: ضرورة الشعر، للسيرافي، تحقيق د. رمضان عبدالتواب ص٥١- ٥٢.
(٢) ينظر: المسائل العضديات، لأبي علي الفارسيّ ص٤٥.
(٣) ينظر: الممتع الكبير، لابن عصفور ص١٢٤.
(٤) ينظر: الاقتراح، للسيوطي ص١٢.
(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١/١٩٦- ١٩٧.

- وفريق ثالث يقول بـه المحدثون يرى (أن الضرورة من تراكيبهم، ولا يستعلمون ذلك إلى في الشعر خاصة دون الكلام)[١].

١٠- المشاكلة والمجانسة:

ومعنـاه أن يقلبوا بنـاءَ ليقارب بنـاءً آخر يجاوره، خروجًا عن الأصل وهو شاذ مسموع، ولكنه غير مقيس، والذي دفعهم إليه هو محاولة تقليل الجهد العضلي أثناء النطق، ومحاولة التسهيل والانسجام بين الحركات والأصوات، ومثلوا له بأمثلة منها:

قولهم (الغدايا والعشايا)، فجمعوا (غدوة) على (غدايا) مناسبة (لعشايا، وهو جمع يخالف القياس فقد أرادوا (بغدايا) جمع غدوة، وهذا غير صحيح فغدوة تجمع على (غدوات)[٢]، لا على غدايا.

ومن صور المشاكلة، والمجانسة ما أحدثوه في قولهم: (حَيْصَ بَيْصَ) حيث قلبوا عين الكلمة الثانية لتناسب عين الكلمة الأولى؛ لتحقيق الانسجام الصوتي والموسيقي بين الكلمتين، ومعنى هذا التركيب (حيص بيص) أنهم وقعوا في شدة ذات تقدم وتأخر، وهو من: "حاص عين الشيء (يحيص) إذا تأخر عنه خوفًا منه، و(باص) يبوص بوصًا إذا تقدم، فأبدلت (واو) بوص (ياءً) ليشاكل حيصًا، كما فعلوا بواو (تلوت) حين قيل: لادريت ولا تليت.

وكذلك من قال في التركيب ذاته (حوص بوص) فأتبع الأول الثاني فجاء (بوص) على أصله وأبدل ياء(حيص) واوًا للتناسب والمشاكلة ، أو المجانسة والتناغم[٣].

---

(١) ينظر: المواهب الفتحية، حمزة فتح الله ٦٠/١.

(٢) ينظر: فقه اللغة، لابن فارس، ص٢٣١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٤١٧/٢.

ومن صور المشاكلة مجيء مصدر (أقام) على (إقام) قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ { الأنبياء: ٧٣}. يقول أبو حيان الأندلسي "وإن كان الأكثر (إقامة) وهو المقيس في مصدر (أفعل) إذا اعتلت عينه، وحسّن ذلك هنا، أنه قابل (وإتاء) وهو بغير تاء، فتقع الموازنة بين قوله (إقام الصلاة)، و(إيتاء الزكاة)[١].

ومن ذلك قوله ﷺ : "ارجعن مأزورات غير مأجورات"[٢]. والقياس موزورات فقلبوا الواو همزة مع سكونها على غير قياس لتشاكل مأجورات.

كذلك فإن من صور المشاكلة والمجانسة أنهم قالوا "أخذه ما قدُمَ وما حدُثَ، فضمُّوا فيها، ولو انفرد لم يقولوا إلا: حدَثَ مفتوحًا" [٣].

وعبر النحاة عن تلك العلة المخرجة عن القياس والاطراد بمصطلحات عدة منها: المجانسة[٤]، والمناسبة[٥]، والتقريب[٦]، والمضارعة[٧]، والاتباع[٨]، فاختلف المصطلح عند بعضهم، وقد يتقارض مصطلحان عند أحدهم في أكثر من موضع، أو

---

(١) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان ٤٥٣/٧.

(٢) ينظر: سنن ابن ماجة ٥٠٢/١، السنن الكبرى، للبيهقي ٥٢٠/٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٢٠٤/٥.

(٤) ذكر أبو علي في الحجة للقراءات السبعة ٥٢/١، ٢٠٧، والعكبري في إعراب القراءات والشواذ، ١٠٢/١، ٤١٦.

(٥) ذكره العكبري في إعراب القراءات الشواذ، ٢٨٩/٢.

(٦) ذكره ابن جني في الخصائص ٣٢٠/١.

(٧) ذكره سيبويه في الكتاب ٤٧٧/٤.

(٨) ذكره ابن جني في المنصف ١٩/١.

في مؤلفين مختلفين، كما ذكرنا ذلك عند ابن جني في تناوب مصطلحي التقريب والإتباع، وكما تناوَب مصطلحًا المجانسة، والمناسبة عند أبي البقاء العكبري.

وبعد

فإن أسباب الخروج على القياس المطرد كثيرة متعددة، يقصر المقام عن حصرها جميعًا في ذلك المكان. وأكتفي منها بما ذكرت. فقد قصدت الإشارة إلى بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر، وأذكر بعضها ذكرًا دون تعليق لقصر المقام عن التعليق عن بسط الحديث فيها جميعا الجميع ومن ذلك:

المبالغة – الاستحسان – الاستصحاب – التوهم – الاستئصال – تجنب التقاء الساكنين– تجنب كثرة التغيير – الحكاية وأصل المثل – التوسع– الاشتقاق – قصر الممدود والمقصور.

ذلك ما وفقني فيه ربي فإن أصبت، فلله الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى فمن الشيطان ومن نفسي .

والله من وراء القصد

الخاتمـة

بعد هذه الدراسة، لآراء علماء العربية في رصد الخروج على القياس العقلي، وبيان نماذج من هذا الخروج في باب الأسماء، ثم محاولة بيان المسوغات والعلل، التي سهلت هذا الشذوذ الصرفي في البنية، فإننا ندرك ساعتها مدى الجهود التي بذلوها، في سبيل بلورة الفكر اللغوي، وبيان ديناميكية الخروج على المطرد، في محاولة جادة منهم لرد الشاذ إلى علله.

كان ذلك هدف الدراسة ومنهجها، فقمت برصد نماذج متعددة لصور الشذوذ الصرفي في بني الأسماء مبرزًا أراء الصرفيين واللغويين في هذه النماذج وبينت المسببات والمسوغات التي سهلت ذلك الخروج، رصد البحث منها عشرة أسباب، وما زاد على ذلك ذكرته بالاسم فقط لضيق المقام والاكتفاء بالذكر.

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج العلمية أجملها فيها يأتي:

١- أن الصرفيين قد بنوا قواعدهم النظرية، على الفصيح المسموع فما كان كثيرًا مطردًا بنوا عليه، وما شذ عن ذلك حفظوه ومنعوا القياس عليه.

٢- إن ظاهرة الشذوذ الصرفي دخلت كثيرًا من أبواب اللغة وخاصة بنية الأسماء، وقد رصدها القدماء وظهرت في كتاباتهم كل مسوغات الخروج على المقيس.

٣- لم يتعرض النحاة الأقدمون لتعريف الشذوذ في مفهومه الاصطلاحي، على الرغم من كثرة وروده، واكتفوا برصد نماذجه بإزاء المطرد، والتعليق بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

٤- يُعبر النحاة كثيرًا عن الشذوذ بمصطلحات أخرى مثل النادر، والقليل، والرديء، وغيرها.

٥- أبرز البحث أن بعض النماذج التي رصدها النحاة، ونعتوها بالشذوذ، لا تعني بالضرورة أنها غير فصيحة أو أنها مستهجنة، وإنما كان غرض التقسيمات ما بين مطرد وشاذ ومسموع، ومقيس، لبيان ما يصح أن نقيس عليه القاعدة لشيوعه، وكثرته، ومالا يصح بناء القاعدة عليه لقلته وندرته.

٦- رد كثير من الصرفيين ما خالف المطرد إلى الضرورة الشعرية، واللهجات، والتخريج على التوهم. مما يبرز مدى اهتمامهم بتعليل مالم يطرد من الظواهر الشاذة.

٧- أبرز البحث أهمية السياق في تحليل الأبنية الصرفية، وعدم الاكتفاء بما هو مقيس أو شاذ منهم.

٨- كثرة المصطلحات الدالة على الشذوذ وتعددها، وتناوبها حتى لدى العالم عينه

قائمة المصادر والمراجع

١- أبنية الصرف، خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة ، بغداد ١٩٦٥م.

٢- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، وسمية عبد المحسن المنصور، جامعة الكويت، الكويت،١٩٨٤م

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان، تحقيق: مصطفى أحمد النماس ، ط١، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٨٧م.

٤- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق : فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1 ، ١٩٩٩م

٥- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي ، تح :عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م

٦- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ط ٢،القاهرة، ١٩٦١م .

٧- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٨- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠م.

٩- إعراب القراءات الشواذ ، لأبى البقاء العكبري، تحقيق ودراسة محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب – بيروت، لبنان ، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م

١٠-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنبارى، تح : سعيد الأفغاني، دار الفكر العربى،ط٢، ١٣٩١ هـ- ١٩٧١م

١١-الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، عبدالحكيم عطية، وعلاء عطية، ط٢، دمشق، دار البيروني، ٢٠٠٦م.

١٢-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، للبطليوسي، تح : مصطفى السقا – حامد عبد المجيد، دار الكتاب المصرية – القاهرة، ط١، ١٩٩٦م

١٣-الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق جودت مبروك، رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م.

١٤-أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

١٥-إيضاح شواهد الإيضاح، الحسن بن عبد الله القيسي أبو علي، تح : محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨ – ١٩٨٧

١٦-البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، تح :عادل أحمد عبد الموجود ،علي محمد معوض ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣م .

١٧-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا،٢٠٠٢م

١٨-تاج العروس، الزبيدي، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

١٩-التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تح : محمد على البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبى ، وشركاه

٢٠-تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، محمد بهجة الأثري، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، مج ٤٩، ج ٣,٤، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

٢١-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح:حسن هنداوي ، الناشر: دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض ، ط١، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ/ ١٩٩٧ – ٢٠١٣م

٢٢-تفسير جامع البيان، للطبري، تحقيق د. عبدالله عبدالمحسن التركي، دار هاجر، ط١، ٢٠٠١م.

٢٣-تفسير القرطبي، القرطبي، تحقيق أبو إسحاق إبراهيم أطيفش، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٤-التفسير الكبير، الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٢٥-تفسير معالم التنزيل، للبغوى، دار الحزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ .

٢٦-تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٧-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادى، تح : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

٢٨-الثمر اليانع في رواية ورش عن نافع، توفيق إبراهيم ضمرة، المكتبة الوطنية ،الأردن، عمان، ط٢ ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨

٢٩-جامع البيان، الطبري، تحقيق صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٣٠-جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي البعلبكي، ط١، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

٣١-الجنى الداني، بدرالدين المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط ١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢ م

٣٢-حاشية الصبان على شرح الأشمونى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م

٣٣-الحجة في علل القراءات السبع ، لأبى على الفارسي، تح : عادل أحمد عبد الموجود وأخرين، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م

٣٤-خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريف وأميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٨م.

٣٥-الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٣٦-الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.ط.

٣٧-ديوان أوس بن حجر، تح : محمد يوسف نجم،: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م

٣٨-ديوان رؤبة بن العجاج ، تح : عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت ، لبنان ، د.ت

٣٩-ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، تح: درية الخطيب – لطفي السقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط٢، ٢٠٠٢م

٤٠-ديوان المتنبي، شرح الواحدي، دار الرائد العربي، بيروت ،ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م

٤١-ديوان النابغة الذبياني ، شرح عباس عبد الستار ،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ،١٩٩٦م

٤٢-شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل العقيلي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ودار الكتاب العربي، بيروت، ط١٢، ط١٥، ١٩٦٥، ١٩٧٢م.

٤٣-شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحقيق محمد علي هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٤م.

٤٤-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت،ط١، ١٤١٩هـ-١٩٨٨م

٤٥-شرح ألفية ابن معطي ابن القواس، تح : على موسى الشوملي ، ط١،الرياض، السعودية، مكتبة الخريجين، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

٤٦-شرح التسهيل لابن مالك، تح : عبد الرحمن السيد، محمد المختون،ط٢، دار هجر،٢٠٠٨

٤٧-شرح التصريح بحاشية ياسين، الناشر انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، ط١، ١٩٨٦م

٤٨-شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م

٤٩-شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي، تح : صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

٥٠-شرح الشافية، الرضي الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٥١-شرح الكافية الشافية ،لابن مالك، طبعت مع شرح الناظم، في جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤٠٢هـ، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ثم في دار الكتب العلمية بيروت

٥٢-شرح المفصل ،لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)،تحقيق احمد السيد سيد احمد ، دار العلوم ، جامعة القاهرة ، المكتبة التوفيقية .

٥٣-شرح الهداية، محمد بن محمود أكمل الدين البابرتى ، مطبعة مصطفى بابى الحلبى ، دار الفكر بلبنان، ١٣٨٩هـ

٥٤-شرح شواهد المغنى ، للسيوطي ،تح: أحمد ظافر كوجان ، نشر لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م

٥٥-شواذ النسب في العربية، الظواهر والعلل، محمد خالد أحمد كحيل، ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين ، ٢٠١٢م

٥٦-الصاحبي في فقه اللغة العربية ، لابن فارس ، تح :عمر الفاروق الطباع ، مكتبة المعارف، ط١، بيروت١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٥٧-الصفوة الصفية، لتقي الدين النيلي، تح: محمد سالم العميري، ط١، الرياض ، السعودية ١٤١٩هـ

٥٨-صيغ المبالغة بين القياس والسماع، عياد الثبيتي، مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها من منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلاميَّة ،الرياض الجزء الثاني ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م

٥٩-صيغة فَعِيْل في القرآن الكريم دراسة صرفية، محمد علوان لطيف الجبوري، تح: شهاب أحمد إبراهيم، جامعة تكريت ط١، ٢٠٠٣ م ١٤٢٤هـ

٦٠-طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط٢، ١٩٧٤م.

٦١-طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، القاهرة، مصر.

٦٢-ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان،١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ط١

٦٣-لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والفنون، ط١، بغداد ، العراق ١٩٧٨،

٦٤-معاني القرآن، النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ.

٦٥-المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٦٦-علل النحو، ابن الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

٦٧-العين، للخليل الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ط١، بيروت، لبنان، دار الهلال، (د.ت).

٦٨-الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تنظيم الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ، ط١، ١٤١٢هـ.

٦٩-الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ٩٩٧م.

٧٠-الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.

٧١-الكشاف، للزمخشرى، مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٩٦٦م .

٧٢-الكشاف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي أبى طالب ،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٣٩٤ هـ

٧٣-لسان العرب، لابن منظور، نشر أدب الحوزة، قم ، إيران، ١٤٠٥هـ.

٧٤-ما بلغ غاية الشذوذ، والأكثر شذوذا في النحو والصرف: دراسة تحليلية، حمادة محمد حسين أحمد، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج١٩، ع٣، السعودية،١٤٣٨هـ/٢٠١٧م

٧٥-ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف ، محمد عبدو فلفل، رسالة دكتوراه، كلية الأداب – جامعة دمشق ١٩٩٢،

٧٦-المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، لابن جنى، قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٧٧-المحتسب، لابن جنى، تح ،علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة القاهرة ١٣٨٦م .

٧٨-المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن بن سيدة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٧٩-مراتب النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.

٨٠-المزهر في علوم اللغة والأدب، جلال الدين السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٨١-المسائل العضديات، لأبى على الفارسي، تعليق إسماعيل عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، ط١، ١٩٩٧م

٨٢-معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٨٣-معاني القرآن، النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ.

٨٤-معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ،ط١، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨م.

٨٥-معجم المصطلحات النحوية، والصرفية، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

٨٦-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط١، ١٣٧٨هـ.

٨٧-المفصل في علم العربية، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٨٨-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٨٩-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، للعينى، تح: على محمد فاخر وأخرين، دار السلام ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م

٩٠-مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الأعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

٩١-الممتع ،لابن عصفور ، تح: فخر الدين قباوة ، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان،١٤٠٧هـ -١٩٨٧م

٩٢-المنصف، لابن جنى، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤م.

٩٣-المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، حمزة فتح الله ، المطبعة الأميرية، ط١، القاهرة ، مصر ، ١٣٢٦هـ

٩٤-النادر اللغوي في الأبنية الصرفية مفهوم ووصف، نهاد فليح حسن، مجلة كلية الأداب، جامعة المستنصرية، ط ١، (د.ت)

٩٥-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط١،١٤١ هـ١٩٩٨م)